النظام الضريبي الالكتروني الشامل – الواقع والتحديات

ناجحة عباس علي

وزارة المالية / العراق

مدير عام الدائرة الاقتصادية

الملخص

ان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذا الوقت تعدُّ جزءً لا يتجزء من حياتنا اليومية لذلك فقد اهتمت اغلب دول العالم في تطبيق التكنولوجيا في مجالات مختلفة من مشروعاتها ومؤسساتها راغبة في ذلك زيادة كفاءة وفاعلية اعمالها ومن اجل ان تواكب ما يشهده العالم من تطورات تقنية.

وبالتالي ظهرت العديد من المصطلحات كالادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية والتحاسب الالكتروني والتسويق الالكتروني .....الخ وكلها مصطلحات تشير الى تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .ولكي لايبقى بلدنا بعيدا عن الركب العالمي فقد سعت الهيئة العامة للضرائب عام 2017 الى البدء بادخال التكنلوجيا في عملها وعملت الادارة العليا الى اتخاذ خطى في البدء بمشروع الكتروني

للتحاسب الضريبي وبدون مراجعة المكلف الى الدوائر الضريبية وبذلك سيحد من الفساد الذي يحدث بين المكلف والموظف الضريبي.

تناول البحث الاطار المفاهيمي للادارة الالكترونية ومصطلح الحكومة الالكترونية وكذلك الى اهميتها وخصائصها وتصنيفاتها والخطوات لتطبيقها .سابقين ذلك بالتطرق الى مقدمة للبحث واهميته واشكاليته وهيكليته وقد حاولنا في محور اخر التعرف الى متطلبات الحكومة الالكترونية ومعوقاتها والى الية تطبيقها بالاضافة الى ان البحث ركز على واقع الادارة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب والاثار الجانبية التي يحققها النظام الضريبي الالكتروني الشامل بالاضافة الى وصف النظام والتحديات التي واجهت تحقيق ذلك ، لنتوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: الادارة الالكترونية، النظام الضريبي الالكتروني الشامل، الحكومة الالكترونية ، الفساد، الادارة الضريبية

The comprehensive electronic tax system: reality and challenges

Najiha Abbas Ali

Abstract

Recently, information and communication technology (ICT) Considers a part of our daily life, so most of countries around the world have an interest in the applying such technology in different fields of their projects and institutions, in order to increase the work's efficiency to keep up with the latest technical developments. This led to emerge several terms, in relation to applying (ICT), such as electronic management, e-government, e-accounting and e-marketing. For that, the General Tax Authority in Iraq started in 2017 to introducing technology into its work, and the Higher Management took steps to start an electronic project for tax accounting. This assists in saving time and efforts especially for taxpayer, as well as minimizing the corruption that might occur between the taxpayer and tax employee.

This research included introduction explains importance of the topic, problem that need to be resolved and structure of the research. Then it considered the concept of the electronic management and the term of e-government including its necessity, characteristics, classifications and steps for its implementation. After that, it explored requirements for e-government, difficulties and mechanism of applying it. further, the research focused on the reality of electronic management within the General Tax Authority in Iraq, and effects of the comprehensive electronic tax system, as well as the description

of the system and challenges facing it, to reach several findings and recommendations.

Keywords: Electonic management, The comprehensive electronic tax system, The electronic government, Corruption, Tax administration

مقدمة

ان ادخال تقنيات العصر الحديثة المتمثلة بالحاسوب والانترنت وتقنية الاتصالات في العمل الاداري ، هي بحد ذاتها ثورة حقيقية في عالم المعرفة ، وهي المفتاح الرئيس لتغير اسلوب العمل الاداري وفعاليته وادائه ،ولكن السؤال يطرح نفسه " ماذا نريد من هذه المعرفة وكيف يمكن توظيفها لخدمتنا ؟ " بمعنى اكثر دقة ان هذه التقنيات تعمل حاليا لتاخذ حيزا كبيرا في عالم الادارة حيث بدا العالم اليوم ينتقل تدريجيا من العصر الورقي الى العصر الرقمي ، وظهرت مصطلحات عديدة منها التجارة الالكترونية ، الادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية وهي تاخذ معنى عاماً تقريبا ونعني بها الانتقال من العمل التقليدي (الفايلات والاضابير والورق والتقارير) الى العمل وفق تطبيقات معلوماتية تحكمها شبكات الحاسوب والاتصالات لربط الوحدات التنظيمية مع بعضها ، للحصول على المعلومات بطريقة سهلة وسريعة .

أهمية البحث:

يكتسب البحث اهميته ، في كونه يسلط الضوء على امر في غاية الاهمية لابد ان يبدأ العمل به حتى لانتاخر عن المحيط الدولي بخطى لايمكن بعدها ان نتواصل

معهم ، اصبح لابد من تطبيق الادارة الالكترونية في بعض فقرات الحكومة للوصول الى الحكومة الالكترونية ولاهمية النظام الضريبي في العراق في هذه المدة وخاصة بعد انخفاض اسعار النفط حيث ايقنت الحكومة بضرورة التحرر من الاقتصاد الريعي الى اقتصاد متعدد الموارد ،ناهيك عن تفشي الفساد في هذه المنظومة الحكومية ،والكم الهائل من الورق الذي تستخدمها ، بالاضافة الى حاجتها من الموظفين لادارة المعاملات الورقية ، لكل هذا اصبح لابد من الانتقال من العمل الورقي الذي يمتاز بالضياع للوقت والمعلومات .الى العمل الرقمي الذي سيحمي جميع المعلومات من الفقدان والذي يختزل الجهد والوقت في سير العمليات بالاضافة الى الحد من الفساد والتعريف بالتجربة العملية في تنفيذ النظام الالكتروني والعقبات التي وقفت دون تحقيق ذلك .

هدف البحث

بيان واقع العمل الالكتروني الان في الهيئة العامة للضرائب مع بيان الفوائد من العمل الالكتروني ومن ثم تشخيص التحديات التي واجهت الهيئة اثناء العمل الفعلي لنا كوننا كنا في أعلى الهرم الإداري الضريبي ، بالاضافة الى تحديد ما هي متطلبات التطبيق وتحديد (السيناريو) الافضل للتسلسل المنطقي التي سيتم التطبيق الفعلي فيها ، واخيرا يمكن الوصول الى وضع منهجية التطبيق , وتحديد الاثار المترتبة على تطبيقها على الاداء الضريبي.

اشكالية البحث

في حين يطرح البحث تصوراته فيما يخص تطبيق الادارة الالكترونية في النظام الضريبي واثر ذلك على الاداء الضريبي ,يواجه البحث اشكالية تتمثل في متطلبات تطبيق تلك الادارة الالكترونية والحاجة الى نقله نوعية تتمثل في بنى تحتية مادية وبشرية والقضاء على الفساد وحلقات الروتين واساليب العمل التقليدية المتوارثة والوقوف امام جميع التحديات التي تقاوم التغير , فضلا عن مواجهة جميع الاشكاليات بعد تطبيق الادارة الالكترونية.

فرضيه البحث

ان تطبيق الادارة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب خطوة نحو التغير تحتاج لمتطلبات عدة وذات اثر كبير على الاداء الضريبي ومحاربة الفساد بكل اشكاله .

منهجية البحث

اعتمد الباحث المنهج الاستنباطي لتناول موضوع البحث وصياغة مقدماته ونتائجها المنطقية وتم خلال البحث دراسة مجموعة من المتغيرات (المسببات) هي التي تودي من خلال تفاعلها وحركتها الى مجموعة من النتائج الدالة على مدى النجاح او الفشل في تحقيق هدف البحث واثبات او نفي فرضيه البحث،وكذلك التطرق الى تجربة عملية لتنفيذ هذا العمل والمقاومة التي واجهتنا اثناء التنفيذ .

هيكلية البحث

بهدف تحقيق اهداف البحث شمل البحث ثلاثة مباحث رئيسة إذ تناول المبحث الاول الإطار المفاهيمي لكل من الادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية وكذلك اهميتها ومنافعها والتصنيفات التي تتميز بها اما المبحث الثاني دواعي تطبيق

الادارة الالكترونية في النظام الضريبي واثر تطبيقه على الاداء الضريبي والتجربة العملية الفعلية لبدء بالشروع لهذا النظام وأخيراً تم التوصل الى منهجية مقترحة للتطبيق اضافة إلى عن بعض الاستنتاجات والتوصيات .

المبحث الاول

مفهوم الادارة الالكترونية واهميتها

1-1 : مفهوم الادارة الالكترونية :

هي عبارة عن استخدام تقنيات العصر الحديث والمتمثلة بالحاسوب والانترنت واجهزة الاتصال الاخرى في سير العملية الادارية (التخطيط والتوجيه والرقابة) ، بعيدا عن الادارة الورقية والانتقال الى الادارة الرقمية ، للحصول على المعلومات والخدمات التي تقدمها مؤسسات الدولة ، بطريقة سريعة وسهله مثال ذلك المعاملات المصرفية ودفع الضرائب ودفع فواتير الماء والكهرباء والغرامات المرورية .

وهناك مصطلح **الحكومة الالكترونية** في اوقات كثيرة إنزاله محل مصطلح الادارة الالكترونية وهذا غير صحيح ،حيث انه لا يمكن ان تقوم اي حكومة بجميع اعمالها الموكلة اليها عن طريق الانترنت او الانترنيت لأنه لا يمكن لاي حكومة ان تدير موارد بلدها بأكملها من خلال الانترنت . [1]

[1] . كلثم محمد الكبيسي ، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر ، رسالة ماجستير منشورة ، قطر ، 2008 ، ص ص11-13 .

1-2 : عناصر الادارة الالكترونية

تتكون الادارة الالكترونية من العناصر التالية هي :

الحاسوب (Hardware) والبرامجيات (Software) وشبكة الاتصالات (Communication Network) ويقع في قلب هذه المكونات صناع المعرفة من الخبراء والمختصين الذين يمثلون البنى الانسانية التي تشغل هذه الادارة .[1]

1-3 : مبادىء واهداف الادارة الالكترونية :

تكمن اهمية تطبيق الادارة الالكترونية في الفوائد والاهداف التي تحققها هذه الادارة والايجابيات الجمة على مستوى القطاع العام والخاص والمجتمع . وعلينا ان ندرك حقيقة ان عالم اليوم و مستجداته يتميز بوجود, شروط اساسية وهي المساءلة, والشفافية, والحكم الصالح وهذه تمثل ركائز اساسية للحكومة الالكترونية ، حيث ان هناك مشاكل ظهرت وهي الفساد الاداري والمالي و لا صلاح ذلك لابد من البدء بهذا المشروع الذي سوف يحقق جملة من المبادىء وهي : [2]

1- مبدأ الشفافية ، وبالتالي تحسين الخدمات المقدمة وبأقل كلفة .

2- مبدأ الدقة والسرعة ، الاختصار في الاجراءات الادارية .

(1).المصدر السابق ، ص 21.

(2) . محسن الندوي ، اهمية الادارة الالكترونية في عصر العولمة ، مجلة شؤون استراتيجية العدد 4، مطبعة الخليج العربي ،2011 ، ص ص 51-55

3- ادارة عادلة ، في تقديم الخدمة والمساواة في المعاملة بين المواطنين بعيداً عن اي تميز وبالتالي بعيدا عن اي فساد اداري .

4- ادارة بلا مكان.

5- ادارة بلا زمان .

ومن خلال تحقيق هذه الاهداف والمبادىء سيوفر المشروع فوائد يمكن اختصارها كما يأتي :[1]

- توفير الوقت والجهد لكل اطراف المعادلة (الحكومة + الافراد ، الشركات الخاصة) وتجاوز البعد الجغرافي والتخلص من عبارة راجع بكرةً . **(ادارة بلا مكان)** .
- السرعة في اتخاذ القرار لتوفر المعلومات مما يضمن صحة ودقة المعاملات .
- التخلص من البيروقراطية **(ادارة بلا زمان)** .
- الحد من الفساد الاداري والمالي من خلال الغاء العلاقة المباشرة بين اطراف المعادلة .
- الغاء المؤثرات الطبيعية وهي الصيف والشتاء وكذلك العطل الرسمية واثرها الواضح في حركة المرور .
- خفض تكاليف العمل الاداري مع رفع مستوى ادائه **(ادارة بلا تنظيمات جامدة)** .

[1] . د. زين عبد الهادي ، مستشار المنظمة العربية للتنمية الادارية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمنظمة ، 2011، ص 3

- حفظ المعلومات يكون اكثر اماناً وبذلك الغاء نظام الارشفة التقليدي بنظام الكتروني(**ادارة بلا ورق**) .
- القدرة على تقديم وتوفير خدمات كاملة الكترونية (عندما تحتاج اي معاملة الى تصديق من دائرة اخرى او مستمسكات من دوائر اخرى فان الدوائر الحكومية بامكانها الاتصال فيما بينها لاكمال ذلك) .
- التشجيع على التعليم المستمر حيث بتقدم هذه التقنيات والحاجة الى الدخول لهذه الخدمات يتطلب هذا التعليم والمواكبة المستمرة .
- التخلص من تضخم الجهاز الحكومي والبطالة المقنعة .

1-4 : اهمية الادارة الالكترونية

تكمن اهمية تطبيق الادارة الالكترونية في نطاقين وهما :

1- الاهمية الادارية .[1]

ان تحسين الاداء الاداري هو احد الاهداف الاساسية للادارة الالكترونية وذلك من خلال :

- **وهي تحسين الاداء الاداري** من خلال اعادة النظر في العلاقات الهرمية بين الهياكل الادارية وذلك من خلال انتشار الكفاءات في مختلف الحلقات الادرية والتنسيق الافقي والعمودي بين الوحدات الادارية لتجاوز المركزية والتركيز وضمان السرعة والتواصل والمرونة في توفير الخدمة والقدرة على المعالجة الانية .

[1] . د. مهدي محمد ناتي ، الادارة الالكترونية ، بحث منشور على موقع ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، المغرب ، مكناس ، 2012، ص ص 11-13

- **تحسين عملية صنع القرار** ، ان الادارة الالكترونية تعتمد على وجود قاعدة من البيانات في اتخاذ القرار الصائب ، عليه فان اهمية ودقة القرار تعتمد على دقة المعلومات التي ستوفرها الادارة الالكترونية .
- **الحد من التعقيدات الادارية** كما ذكرنا سابقا ان احد المميزات التي توفرها الادارة الالكترونية هو انها ادارة بلا مكان وبلا زمان وبلا ورق اي انها ادارة غير مقيدة وتقضي على البيروقراطية في النظام الاداري التقليدي ، وبهذا ستسهل الاعباء على افراد المجتمع وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يعانون عند انهاء معاملاتهم .
- **تخليق الحياة العامة** ، ان ما تفرضه الادارة الالكترونية في الحد من اللقاء بين المواطنين والموظفين بشكل اساسي هذا سيؤدي بدوره الى الحد من الفساد الاداري المتمثل في الرشوة والمحسوبية والوساطة ، وبالتالي فأنها تقوم بإعادة بناء الثقة بين المواطن وبين الادارة وبناء علاقة جديدة بينهما اساسها العدالة والشفافية .
- **بناء دولة المشاركة** ، ان الادارة الالكترونية تحتم استخدام الانترنيت هذا عامل مهم في انفتاح النظام السياسي وتعزيز مفهوم الحكومة الخدمية بدل من الحكومة السلطوية ، وهي تعزيز لمشاركة الافراد المدنين في اتخاذ القرار المحلي وبالتالي النهوض بالديمقراطية بمعناها الحقيقي .

2- الاهمية الاقتصادية .

تقوم الادارة الالكترونية بدور بارز في تحويل وتغير الاداء الاقتصادي من الشكل التقليدي الى الشكل الفوري ، في مجالات المال والاعمال والتجارة والاستثمار ، هذا ادى الى ظهور ما يعرف باقتصاد المعرفة الذي يساعد على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي ،

وبذلك زيادة فرص التجارة العالمية والوصول للاسواق العالمية ، كل هذه القطاعات كان من الصعب الوصول اليها سابقاً ، عليه يمكن فهم الاهمية الاقتصادية للادارة الالكترونية من خلال احد انماطها الرئيسية وهي التجارة الالكترونية ومن خلال مستوى الانتاج والتسويق . **فبالنسبة للإنتاج** تعمل التجارة الالكترونية على رفع الكفاءة الانتاجية من خلال خلق اماكن افتراضية للشركات المنتجة بحيث تنتج حسب الطلب ولما توفره الادارة الالكترونية من اختزال بالمسافة والوقت يجعل الكلف مخفضة علاوة على زيادة القدرة التنافسية ، لانها تفسح المجال للمشروعات بمختلف مستوياتها ان تدخل السوق العالمية وبالتالي ارتفاع في الانتاجية . اما بالنسبة للتسويق فهو واضح جدا ان التسويق عبر الانترنت تكون تكلفته اقل وهناك مرونة تسويقية ، وارتباطا بموضوع التسويق اصبح استخدام الانترنت وسيلة هامة للتواصل مع العالم الخارجي ليس فقط للمراسلات ولكن لجذب الاستثمارات و رؤوس الاموال الدولية حيث اصبح اداة فعالة في تحقيق التنمية .[1]

1-5 : الحكومة الالكترونية واصنافها:

عند التحول الى الادارة الالكترونية ندخل في ما يسمى بالحكومة الالكترونية ،ويمكن تعريف الحكومة الالكترونية بانها النهج الحكومي الذي يستخدم وسائل تكنلوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات والمعلومات مثل (الانترنت) الذي يساعد الحكومة ان تقدم خدماتها الى

[1] . كريم لحرش ، الحكامة المحلية بالمغرب ، الرباط ، الطبعة الاولى ، 2009 ، ص 140

المواطنين من خلال الانترنت بطريقة اسهل واسرع وكذلك ادق وخالية من اي نوع من الفساد .[1]

ومن خلال التعاملات التي نجريها لتوريد الخدمة تظهر بعض الاصناف وهي ما يأتي : [2]

أ- حكومة الى مواطنين Government –To – Citizen (G2C)

وهي التعاملات التي تتم بين الحكومة ومواطنيها من خلال شبكة الانترنت او الشبكات اللاسلكية , حيث يمكن للمواطنين استلام الخدمة والمعلومات عبر الشبكة وبالعكس من خلال تطبيقات معينة , وبالامكان طرح اي استفسار والاجابة عليه بشكل آني من قبل الطرف الاخر ويمكن تحديد الخدمات التي تقدم من خلال هذا التصنيف وهي كمايأتي .

- التعاملات المصرفية .
- التحاسب الضريبي (للافراد) .
- خدمات مرورية .
- عمليات الاقتراع والتصويت للانتخابات .
- التقديم لاشغال اي وظيفة .

---

[1] . د. سعد غالب ياسين ، الحكومة الالكترونية ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ص (14-7)

[2] . د. خضير مصباح الطيطي ، التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية من منظور تقني وتجاري واداري المغرب ، 2008، ص ص 149- 151

- في هذا التصنيف يمكن للحكومة ان تركز على مشاكل المواطنين ودراستها بشكل اكثر فاعلية .

ب- حكومة – مؤسسات Government To Businoss (G2B)

وهي التعاملات التي تتم ما بين المؤسسات التجارية او الشركات الخاصة والحكومة (المؤسسات الحكومية) ايضاً تتم هذه التعاملات من خلال شبكة الانترنت والاتصالات , وتدخل ضمن هذه التعاملات النشاطات التالية :

- البيع والشراء المتبادل (المزادات العلنية)
- دفع الضرائب للشركات .
- دخول مناقصات .

ج- حكومة – حكومة Government To Government (G2G)

وهي المعاملات التي تتم بين المؤسسات الحكومية فيما بينها بحكم كون وزارة المالية لديها تعاملات مع مختلف الوزارات وخاصة تلك التي تخص الموازنة العامة للدولة بالامكان ان تتم المخاطبات عن هذا الطريق بالاضافة الى مخاطباتها الاخرى مع الدوائر التابعة اليها من خلال توريد التعاميم واستلام الاجابات والتقارير الاحصائية والانجازات , حيث يعدُّ هذا التصنيف مكملاً للصنفين الأولين ومساعداً في اكمال تقديم الخدمة , والأمثلة على ذلك

- عملية التنسيق بين المؤسسات الحكومية
- اجراء المناقصات لبيع اجهزة ومعدات من القطاع الحكومي الى الاخرى.

د- حكومة – موظفين Government To Employees (G2E)

من خلال هذا الصنف يتم التواصل مابين الدوائر او الفروع التابعة لاي مؤسسة حكومية , حيث ان هناك فروعاً لدوائر الدولة موزعة على عموم المحافظات ومرتبطة بالمركز الرئيس يتم من خلاله جميع المعاملات الخاصة بالموظفين او اي عمليات تكميلية لاستمرار تقديم الخدمة .

6-1 : خطوات تنفيذ الحكومة الالكترونية: [1]

معظم المؤسسات الحكومية تهتم اليوم في التحول او الانتقال من النهج التقليدي او الورقي الى النهج الرقمي من خلال تقديم الخدمة بواسطة استخدام (الكومبيوتر) و(الانترنت) ووسائل الاتصالات الاخرى ،وان عملية التحول هذه ليست بالامر السهل , ولكن يحتاج الى تخطيط و وضع استراتيجيات وتحديد وقت واعدادات مسبقة اضافة إلى عن ميزانية مناسبة , وعلى كل حكومة عندما تبدأ بتنفيذ ذلك لابد ان تسير وفق الخطوات التالية :

أ- بث المعلومة ونشرها

جميع الوزارات والدوائر التابعة لها , بدات بنشر معلوماتها والتعريف بمهامها وهياكلها والخدمات التي تقدمها , من خلال مواقع خاصة بها على الشبكة العنكبوتية على شكل واجهات تعريفية ، ويتم من خلال هذه

[1] . خضر مصباح الطيطي مصدر سابق ص ص 151-153

الرد على المستفسرين الكترونياً . وفي هذه المرحلة تتركز في الفهرسة والجدولة لجذب لمواطنين الاطلاع والخوض في هذه المواقع , وهذ الموضوع سيساعد المواطنين ان يتخطوا أمية الحاسبات وذلك من خلال التداول فيما بينهم عند اطلاعهم على هذه الصفحات والاستمرار على طلب التعلم .

ب-تنفيذ العمليات رسمياً

في هذه المرحلة ستعمل الحكومة على برمجة جميع اعمالها الورقية وتهيئة الاستمارات الخاصة بالبيانات الشخصية للمواطن بمساعدة التقنيات الخاصة بالتوقيع الالكتروني والبرامج الخاصة بأمان المعلومات يستطيع المواطنين تقديم المعلومات بسرية تامة وخالية من عمليات التطفل والسرقة ،مثال ذلك تسديد المخالفات المرورية او فواتير الكهرباء والماء، ولكن المهم هنا ان يقتنع الزبون او المواطن بأن المعلومات مؤمنة . وتسعى الحكومة هنا الى تطوير التعامل المباشر في كلا الاتجاهين مع المواطن خلال الأربع والعشرين ساعة تؤدي خلالها خدمة الكترونية .

ج- **بوابات متعددة الاهداف**

في هذه المرحلة يتم تقديم الخدمة الى الزبون من المؤسسات الحكومية من خلال بوابات متعددة يتم استخدام موقع واحد لارسال واستقبال الخدمة او المعلومة وكذلك اجراء العديد من التحويلات المالية عبر عدة دوائر حكومية .ويطلق على هذه المرحلة ايضا بالتكامل العمودي وهو ربط الوظائف المختلفة بين الادارات الحكومية والمحلية والمقاطعات والمحافظات ، مثال ذلك ربط الفروع (الدوائر) التابعة لاي وزارة بالمقر الرئيس وبدورها ربط

الوزارات بالجهات العليا للدولة وان هذا التكامل مهم جدا لانه يضمن نشر المعلومات بين الجهات فيما بينها وبين اداراتها والادارة العليا ، وفي هذه المرحلة يتم التحقق من القضايا الفنية يالاضافة الى التحقق ومطابقة البيانات الالكترونية ، وفي هذه المرحلة سيكون التدقيق افضل واكثر فاعلية مما يقلل من الفساد الاداري والمالي .

د- **تخصيص الداخل**

في هذه المرحلة تقوم الحكومة بإجراء عدد من البرامجيات لموقع الويب حتى يمكن للمستخدمين تحديد واجهاتهم وبالشكل الذي يريدونه ، هذا يزيد من ثقة المواطنين بالحكومة ويقوي العلاقة بينهم ويؤمن الوصول السريع للخدمة التي يريدونها , اي ان هذه المرحلة ستكون الخدمة واضحة ومحددة , ويطلق على هذه المرحلة ايضا بالتكامل الافقي اي ربط وظائف وخدمات مختلفة بمعنى اخر ربط قواعد بيانات مختلفة في مجالات وظيفية متعددة مما يتيح الى فرصة المشاركة في وضع المعلومات وتداولها بين مختلف الدوائر الحكومية , في هذه المرحلة اما ان تكون الدوائر مرتبطة وتتعامل مع بعضها البعض او ان تعمل على نفسها قاعدة البيانات , مثلا يتم في هذه المرحلة ان تاخذ الادارات الحكومية مبادرة الاتصال بالمواطنين عبر وسائل الاتصال التي تلائمهم دون ان تنتظر منهم الاتصال مثلا في حالة تاخرهم على دفع بعض الفواتير مثل الكهرباء الهاتف الماء او تجديد رخصة القيادة , او تذكيرهم بتاخر محاسبتهم ضريبيا , في هذه المرحلة اصبحت الحكومة مرتبطة مع المواطن بحلقة الكترونية متكاملة بحيث تلاشى دور الوسطاء واصبح الاداء رقمياً .

هـ – تجميع الخدمات العامة

في هذه المرحلة سوف تظهر للحكومة جهودها وتظهر انطباعات الزبائن والمؤسسات فيما يخص الخدمة المقدمة ، بحيث انهم يستطيعون اداء العديد من الخدمات والمهمات من موقع واحد إلى الشبكة , تبدأ في هذه المرحلة تقييم ادائها من قبل متلقي الخدمة لكي تستطيع ان تطوره وتصحح اي خطأ موجود .

و– التحول الكلي للحكومة الالكترونية

في هذه المرحلة تعد عملية التحول الكامل للحكومة الالكترونية قد اكتملت وعليها انهاء جميع التعاملات التقليدية الورقية .

المبحث الثاني

متطلبات ومعوقات الادارة الالكترونية

2–1 : متطلبات الادارة الالكترونية

ان تطبيق الادارة الالكترونية يعد تحولاً شاملاً في جميع المفاهيم والنظريات التي كانت تعمل في الادارة التقليدية ، بالاضافة الى تحول في الاساليب والاجراءات وحتى الهياكل والتشريعات ولايمكن ان يتم هذا التحول بصورة كاملة حيث انها ليست وصفة جاهزة او خبرة مستوردة يمكن نقلها وتطبيقها . ولكن هي مفاهيم جديدة وانظمة متكاملة من المكونات والتقنيات والمعلوماتية والمالية والتشريعية والبيئية والبشرية ، عليه لابد ان تتوافر كل هذه المكونات او المتطلبات للانتقال الى الادارة

الالكترونية . وبالامكان ان نتطرق الى اهم هذه المتطلبات بصورة مختصرة . وبعدها سنتناول كل مطلب بشيء من التفصيل : [1]

1. وضع استراتيجية وخطط لهذا التحول .
2. البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .
3. الانترنت ونوع ومستوى الخدمات المقدمة ووسائل تطويرها في المجتمع .
4. المتطلبات القانونية والتشريعية للادارة الالكترونية .
5. تطوير وتغير في الهياكل الادارية والتنظيمية والخدمات والمعاملات الحكومية المقدمة من خلال برنامج تحول تدريجي يشمل التعليم وتدريب العاملين والتوعية والتثقيف .
6. اعادة هندسة عمليات الادارة.
7. تطوير القيادات الالكترونية.

بعد ذلك تتم عملية مقارنة عناصر الجهازية الالكترونية بكل ابعادها المتنوعة بمتطلبات ومستلزمات وتصميم وتطبيق برامج الادارة الالكترونية في حقول الانشطة الاخرى والعمليات الرئيسية كما موضح بالشكل (1) .

(1) . د.محمد سمير احمد ، الادارة الإلكترونية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2009 ، ص 14

شكل (1)

متطلبات الادارة الالكترونية [1]

[1] . الباحثان (الست ناجحة عباس ود. محمد التميمي) الادارة الالكترونية في وزارة المالية واثرها على الاداء الضريبي ، بحث منشور في مؤتمر المعهد العالي لدراسات المحاسبية والمالية ، 2013 ، ص 11

وان من اهم هذه المتطلبات هي البنى التحتية والغطاء القانوني وسنتناولها بصورة تفصيلية .

اولاً : البنى التحتية للادارة الالكترونية

1- بنى مادية [1]

- يجب توافر قدر كافٍ من الاجهزة والتقنيات المتطورة وشبكات الاتصالات وانظمة وبرمجيات تلبي الخدمات التي تقدمها المؤسسات .
- الاصلاح والتنمية الادارية تهتم الادارة الالكترونية بترشيد ورفع كفاءة الأجهزة الادارية في مؤسسات الدولة ، الامر الذي سهل انسياب المعلومات وبكفاءة عالية وتسهل اجراءات العمل .
- اختيار المشاريع التي تكون ذات اولوية وتكون اكثر جاهزية للتحرك.
- وضع خطة شاملة لنشر الوعي من خلال اقامة الدورات والمؤتمرات وحلقات النقاش لتوضيح مفهوم الادارة الالكترونية.
- خطة استراتيجية للتنفيذ وخطة مالية توفر تمويل المشروع .
- على الدولة ان توفر خطوط الاتصالات بكل انواعها الاقمار الصناعية وهواتف ثابتة وخلوية ، وخدمة الاشتراك بالانترنت وبأسعار مناسبة .

[1] . عبد الله بن راجح البقمي ، مبادىء الادارة والتوجيه نحو ادارة الاعمال الحكومية ، بدون ذكر المطبعة او الطبعة ، ص ص 84-85

2- بنى بشرية

- إعادة هندسة إدارات شؤون الموظفين وتطويرها جذريًا من حيث الوضع التنظيمي والتوجهات والمهام والأساليب.
- بناء القدرات والطاقة البشرية بعد توفير ايدي عاملة على درجة عالية من القدرة والمهارة يواكب التقنيات الحديثة ، ليس بالضرورة ان يكون مختصاً بالحاسبات ولكن لديه القدرة ان يتعامل مع البرامج التي ستوظف لإغراض الحكومة الالكترونية عن طريق رفع كفاءة الموظف من خلال الدورات التدريبية ، فمع الحاجة الى تطوير الكوادر البشرية واعداد الدورات المناسبة لذلك تحتاج بالمقابل اعداد المواطنين كما يعرف اليوم بالمواطن الالكتروني فينبغي توفير الوعي على قدر مناسب في مجتمعنا للتعامل مع هذا التطور التقني . بالاضافة الى تخصيص مكاتب معترف بها تقوم بمساعدة المواطنين الذين يجهلون استخدام هذه التقنيات ، اي يجب ان تكون هناك حملة لمحو الامية الحاسوبية وبالطبع سيكون هذا عامل تحدٍ حيث إن الدولة مازالت تعالج الامية الورقية فكيف تستطيع محو الامية الالكترونية .[1]

[1] . د. محمد المتولي ، تأهيل الكوادر البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية ،الكويت ، 2012 بحث منشور على الموقع الالكتروني www.ipa.gov.om

ثانياً : البناء القانوني للادارة الالكترونية

ظل الواقع العربي يعاني من غياب نشاط تشريعي فمن المفروض ان جميع العلاقات ما بين المواطن والمؤسسات الحكومية قد بينت كل ما يأتي: (1)

1. ان العلاقات بين الحكومة والافراد وفي شتى الميادين ومختلف القطاعات ومنها القطاع المالي قد تأسست على تهيئة الطلبات والاستداعاءات الخطية والمكتوبة وتسليم الاصول والحصول على مستندات رسمية الامر الذي جعل العلاقة مابين المواطن والموظف الحكومي لا يحكمها سوى الورق والكتابة وليس اي ورق وانما نماذج حكومية او مستندات حكومية رسمية مقررة قانونياً .
2. عملية دفع الرسوم والطوابع وعمليات استيفائها.
3. اجراءات حكومية وشروط المراجعات للدوائر.
4. عملية الدفع النقدي وقبول الدفع الالكتروني.
5. حماية امن المراسلات في ظل غياب استراتيجية امنية شاملة .
6. غياب المساءلة الجنائية على العبث بالكمبيوتر والشبكات واساءة استخدامها وعلى الانشطة الجرمية المرتكبة بواسطتها ثمة خشية على امن التعامل سواء مابين المؤسسات الحكومية ام بينها وبين الجمهور.

لكل ما تقدم يحتاج هذا المشروع الى تغيرات او اضافات قانونية وتشريعية لما هو قائم يعطي للعمليات والاجراءات التي ستتم عبر البيئة الالكترونية

(1) . مصدر سابق ذكره، كلثم محمد الكبيسي ، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر ، ص ص 42-43.

شرعيتها . وجود الانظمة والتشريعات المناسبة: ان الجهات التنظيمية والتشريعية يجب عليها ان تتميز بالمرونة والقدرة على تطوير الانظمة والتشريعات بحيث تتماشى مع المتطلبات الحكومة الالكترونية .اي باختصار لابد من وجود قوانين تقر مايأتي :-

- التوقيع الالكتروني
- الاقرار الالكتروني
- التصديق الالكتروني
- التبادل الالكتروني .

ثالثاً:- الارادة السياسية: -

في كثير من الدول النامية عند البدء باي مشروع استراتيجي يتطلب موافقة رئيس الدولة او رئيس الوزراء بعد ذلك تأتي موافقة الادارات العليا بحيث تكون تحت اشراف وتقييم مستمر لهذا الموضوع.[1]

2-2 : معوقات الادارة الالكترونية .[2]

[1] . مصدر سابق ذكره ، كلثم محمد الكبيسي ، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية ،ص 54

[2] . محمد محمود الخالدي ، التكنولوجيا الالكترونية ،دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007 ، ص 90

على الرغم من اهميتها والفوائد الكبيرة للحكومة الالكترونية وما يمكن ان تحدثه من نقلة نوعية في مجال تقديم الخدمات والارتقاء بدور الوزارة عند تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية الا ان هناك بعض المعوقات التي تقف عائقا في التنفيذ .

1- عدم الاتفاق على اهداف البرنامج مما يؤدي الى اختلاف في الرؤى وانتشار الفوضى وتعدد الادوار وربما تواجة الصراعات بحثا عن المناصب.

2- الفجوة الكبيرة بين خطة الحكومة الالكترونية وخطة الحكومة التنفيذية على ارض الواقع .

3- المشكلة الامنية فغياب الثقة بين المستخدمين والإدارات الحكومية فيما يخص صحة البيانات المقدمة ، يشكل عائقا امام نجاح الحكومة الالكترونية .

4- تعارض كثير من الادارات الحالية التقليدية تطبيق مثل هكذا برنامج لاعتقادهم انهم سوف يستغنى عن خداماتهم (مقاومة التغير)

5-مستوى الجاهزية وبقاء الهياكل التنظيمية دون تغير وتطوير يشكل عائقا امام تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية .

6- معوقات مادية تحتاج الى بيئة الكترونية متقدمة وتوفير المستلزمات الازمة للارتقاء بالمستوى التقني .

7-خلق الوعي لدى المواطنين وأهمية الجانب التقني وضرورته وبالتالي الاعداد الجديد للمواطن وتحديد اولوياته واحتياجاته .

المبحث الثالث

الادارة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب

3-1 : واقع الادارة الالكترونية في الهيئة العامة للضرائب

3-1-1:الانظمة الالكترونية العاملة حاليا في الهيئة العامة للضرائب [1]

ان الهيئة العامة للضرائب لا تخلو من الانظمة الالية حيث انها لديها قسم حاسبة أسست عام 1989 ولكن جميع الانظمة هي قواعد للبيانات لا توفر ميزة التحاسب الضريبي الآني ومن اهم هذه الانظمة هي :

نظام مكلفي الدخل – ادامة و ادارة قاعدة بيانات المسجلين ضريبيا بشكل مركز و عبر التحديثات الواردة في جميع الفروع الضريبية دوريا (شهرياً) ومن خلال خمسة انواع من الاستمارات تمثل التحديثات :

- فتح قيد جديد
- الغاء قيد موجود
- نقل اضبارة من فرع لاخر
- دمج اضابير
- ادخال قيد تحاسب ضريبي

و يتم ادامة قاعدة البيانات من خلال ادخال بيانات الاستمارات في اعلاه بشكل مركزي مثل شعبة ادخال البيانات في قسم الحاسبة و بشكل دوري يتم تغذية محاسبات الفروع الضريبية (مرتين شهريا) عبر أوساط مغناطيسية

[1] ا ناطق عبد عون . مدير قسم الحاسبة في الهيئة العامة للضرائب .2017 .ملخصات مثبتة في كراس الانجازات

ترسل الى فروع التأمين قاعدة البيانات العاملة في الفروع الضريبي و ينحصر عمل الفروع على الاستلام فقط من خلال اسم المكلف .

نظام الامانات الضريبية – ادامة و ادارة قاعدة بيانات الامانات الضريبية الواردة اما من التشكيلات الحكومية و التي تمثل الامانات المحجوزة لاغراض ضريبية و المتعلقة بالعقود و المقاولات و التعهدات او الواردة عبر الوحدات الضريبية العاملة في المنافذ الحدودية و المتعلقة بالتصاريح الكمركية ، و يتم ادخال هذه الامانات عبر شعبة الامانات العائدة للقسم المالي و كذلك يتم اجراء عمليات الحسم و تتحويلها الى ايرادت بعد اجراء التحاسب الضريبي و ارسال معاملة الحسم من قبل الفروع الضريبية و قسم الشركات الى القسم المالي .

نظام التصاريح الكمركية – ترد قاعدة البيانات المتعلقة بالتصاريح الكمركية من الهيئة العامة للكمارك سنويا في الشهر الثالث من السنة التالية لنشوء التصاريح و يتم معالجة القاعدة و توظيفها للعمل الالي من قبل قسم الحاسبة في مركز الهيئة.

نظام شراء الدولار – مصدر قاعدة البيانات البنك المركزي العراقي – يتم معالجة البيانات للعمل الضريبي من قبل قسم الحاسبة .

نظام المقتبسات – البيانات المتعلقة بشراء مؤسسات الدولة المواد المختلفة من السوق المحلية و بالتالي فأن مصدر البيانات جميع مؤسسات الدولة و يتم ادخال هذه البيانات من قبل شعبة المقتبسات في قسم المعلومات الفنية .

نظام توليد الرقم الضريبي و اصدار الهوية الضريبية للمكلفين (شركات و افراد) .

يتم ادخال البيانات من قبل الفروع الضريبية و قسم الشركات و ترسل اسبوعيا الى مركز الهيئة و يتم في مركز الهيئة توليد الرقم الضريبي لكل مكلف و انشاء قاعدة بيانات مركزية لها و يتم طبع الهوية الحاملة للرقم الضريبي (لا يتكرر) و بيانات هوية المكلف و يتم طبع الهوية و تسليمها الى معتمد الفرع في يوم الاستلام نفسه ليسلمها بدوره الى الفرع الضريبي ذي العلاقة ليتسنى للفرع تسليمها الى ذوي العلاقة .

جميع الانظمة المعلوماتية العاملة في الهيئة السابق ذكرها يتم تعميم قواعد البيانات اعلاه عن طريق تغذية حاسبات الفروع بشكل دوري (شهريا) من خلال ارسال وسط مغناطيسي و يقوم الفرع الضريبي بتنصيب قواعد البيانات المرسلة له و العمل الفعلي للفرع يقتصر على القيام بالاستعلام عن طريق اسم المكلف بعد اجراء المعالجة لإشكالات الحرف العربي برمجيا لتأمين استرجاع البيانات ذات العلاقة من خلال استعلام مرة واحدة .

كما توجد انظمة ذات طابع اجرائي لحماية مراسلات الهيئة الى مؤسسات الدولة من خلال نظام المركز السري و هي :

نظام الرقم السري لحماية كتب اطلاق المستحقات الضريبية المحجوزة في مؤسسات الدولة من العقود و المقاولات و التعهدات.

نظام الرقم السري عدم ممانعة تمشية المعاملة المرورية (مكاتب تسجيل المركبات)

نظام الرقم السري عدم ممانعة شراء الدولار (المصارف المخولة بشراء الدولار) مع الاخذ بنظر الاعتبار الالي

جميع الانظمة تعمل على حاسبات مفردة باستثناء شبكات ادخال البيانات (شبكة مكلف الدخل , شبكة ادخال و حسم الامانات , شبكة ادخال المقتبسات)

- جميع الانظمة مكتوبة بلغة (Visual FoxPro).

3-2 : النظام الضريبي الالكتروني الشامل

3-2-1 اهمية النظام الالكتروني في الهيئة العامة للضرائب

ابتدءاً نتساءل – ما هي الدواعي التي تدفع الهيئة العامة للضرائب ان تغير ادارتها من التقليدية الى الالكترونية وهل هي مؤهلة لهذا الموضوع الان .

حتى نجيب على هذا التساؤل ومن وجهة نظرنا هناك اسباب عديدة تدفع الهيئة الى البدء بهذا التطبيق عليه لابد من التعرف على الهيكل الاداري والتنظيمي ومهامها والخدمات التي تقدمها .

من خلال الملحق (1) وهو الهيكل التنظيمي نلاحظ انها مؤلفة من (اربع واربعون)فرعاً موزعة (خمس عشرة) فرعاً في بغداد وبواقع (ست وعشرون) في المحافظات بالإضافة مركز الهيئة والذي يظم (ست عشرة) قسماً ناهيك عن الوحدات الضريبية الموجودة في كل منفذ ، ويمكن ان نتصور حجم و اهمية المهام الموكلة بهذه الهيئة وحجم الخدمات التي تقدمها الى الدولة ، ناهيك عن المهام الملقاة عليها حيث انها تعمل باكثر من اربعة قوانين ويمكن ملاحظة المهام من خلال الملحق (2) هيكل النظام الضريبي في العراق المربعات المظللة باللون الاحمر هي ضمن مهام الهيئة ولكل ما ذكر يمكن ان نلخص الدواعي بما يأتي :

1- ان الهيئة العامة للضرائب واحدة من اهم دوائر وزارة المالية من ناحية ما تشكله ايراداتها السنوية مقارنة بالدوائر الاخرى وكذلك اهميتها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ادركت الادارة العليا للهيئة بان هناك تغيرات بيئية محلية ودولية على السواء اثرت كثيرا على النظام المحاسبي والمحاسبة الادارية ونظم المحاسبة خصوصا في ايجاد بيئة تنافسية عالمية تتزايد ويصاحب ذلك ثورة في نظم المعلومات بشقيها الاداري والمحاسبي هذه أجمعها زيادات من الحاجة الى معلومات استراتيجية متعلقة بالبيئة الخارجية ،اما الوجه الاخر فظهر عجز الاساليب التقليدية للمحاسبة في مجال التخطيط والرقابة وتقييم الاداء ، مما ادى الى ضرورة البحث عن اساليب قياس متطورة مثل رضا المكلفين والقدرة على تلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم ومقدار مساهمته في تحقيق هدف الادارة الضريبية في تعظيم ايراداتها الضريبية من خلال تحقيق رضا المكلفين والسداد بصورة طواعية وعلى اساس ان المقاييس المالية لوحدها اصبحت غير كافية . [1]

2- تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري اصبح من الضروري ايجاد انظمة للحد منه.

3- اضحى اصلاح الادارة الضريبية أمرا ضروريا فالموارد والمعلومات أصبحت نادرة نسبيا وازداد عدد الانشطة الاقتصادية وعدد الخاضعين

[1] . الباحثة من خلال خبرتها العملية في الهيئة العامة للضرائب .

للضريبة ناهيك عن زيادة في حالات التهرب الضريبي،وفي ضوء ذلك أصبح إلزاماً على الحكومة ان تنفذ عدداً متنوعا من الضرائب الجديدة كما ان عليها في الوقت نفسة ان تقوم بتحديث تصنيف الفئات الجديدة من مكلفي الضريبة وإشكال النشاط الاقتصادي ويشمل إصلاح الادارة الضريبية نطاقاً واسعاً من الأنشطة والآليات والإجراءات النوعية التي يمكن تصنيفها في ثلاث فئات

- تنظيم الإدارة الضريبة
- النظم والإجراءات
- تحديث القوانين الضريبية

ولعل تركيزنا سيكون على ناحية النظم والإجراءات فهنالك صعوبة في احتواء وفرض الضرائب على الكثير من المشروعات الخاصة ولاسيما الصغيرة منها وكذلك ضعف الإجراءات الخاصة بالتقديرات الذاتية للضرائب واحتجازها من المنبع وسدادها للدولة .

وان الهيئة حاليا قد أُسست عام 2018 قسماً لكبار المكلفين يعنى بمحاسبة الشركات (الاتصالات والنفطية والمصارف والمساهمة المختلطة والتامين والجامعات الاهلية) وان القسم يعمل وفق مبدأ التقدير الذاتي ولابد من وجود نظام الالكتروني ليكون عمل متكامل مع هذا المبدا . تناغما مع الاجراءات الدولية .

4- مكافحة التهرب الضريبي الذي اصبح واسعا في جميع انواع الضرائب بسبب انخفاض الوعي الضريبي لدى المكلفين .

الاثار الايجابية التي يوفرها النظام على الادارة الضريبية

1- مساعدة الادارة الضريبية في التركيز على ما الذي يجب عمله لرفع كفاءة الاداء، من خلال التنويع المنفصل لبرامج الادارة الضريبية مثل الجودة واعادة التصميم للاجراءات الضريبية والخدمات المقدمة للمكلف . او بمعنى اخر قدرة الهيئة على تطوير وتحسن في الاداء المؤسسي على مستوى تقديم الخدمة او على مستوى تطوير مهارات العاملين .
2- التكنولوجيا الجديدة تحسن الاداء في جميع مراحل العملية الادارية (التخطيط ، التنظيم ، الادارة والتنفيذ ، المراقبة) بصورة عامة وتوخي الدقة والعدالة في المحاسبة الضريبية بصورة خاصة .
3- سرعة في اتخاذ القرارات وتقديم المشورة والابتعاد عن الخطا البشري.
4- الحد من الفساد الاداري وهذا اهم ميزة وذلك لابتعاد الالتقاء المباشر بين الموظف والمكلف .
5- امتثال طوعي عالٍ وبالتالي زيادة في تحصيل وجباية الضرائب .
6- تمتلك الادارة الالكترونية عناصر قوة باستطاعتها فرض تغيير في أنماط العمل والإدارة في جميع المجالات، من حيث رفع كفاءة الأداء وكسب الوقت والمال والجهد. كما توفر الطفرة الإلكترونية الحديثة إمكانية إشراك المواطنين والمجتمع المدني في مناقشة لسياسات الضريبية من خلال الحوار المباشر، ودعم اتخاذ القرارات ، وصياغة السياسات بشكل متفهم أكثر للمواطن واحتياجاته. ستكون لدى المجتمع ثقافة ضريبية بالاضافة الى هناك ثقة اكثر بالادارة الضريبة
7- رقابة داخلية فعالة سريعة ودقيقة .
8- سهولة واسراع في اكمال معاملات المكلفين حيث تتم عملية التحاسب دون مراجعة دائرة الضريبة بشكل مباشر عبر الانترنت (On Line) .

9- عدم الابتعاد عن المعايير الدولية للمحاسبة .

10- ستقضي الادارة الالكترونية على مسببات التهرب الضريبي .

11- سيكون هناك متسع للادارة الضريبية في ان تبحث وتحلل الاقرارات وكل السلبيات وان تضع حلولاً .

12- هناك تطور مستمر في تكنولوجيا المعلومات هذا يناظره تطور في كفاءة العاملين .

13- يمكن الحكومة من خلال المعلومات التي يوفرها النظام وضع خطط اقتصادية واستراتيجية للمستقبل في جميع القطاعات الاقتصادية للبلد .

14- خلق فرص عمل لخريجي الكليات حيث سيتم فتح مكاتب لتسهيل المعاملات للمكلفين الذين لايملكون معرفة بالعمل الالكتروني .

15- سيكون هذا النظام هو النواة للحكومة الالكترونية لانه سيوفر نقاط اتصال بين الوزارات والهيئة العامة للضرائب ويمكن بمراحل التطوير بين الوزارات وتهيئة البنى التحتية وخطوة بعد خطوة الى ان نصل الى الحكومة الالكترونية .

16- الحفاظ على سرية المعلومات العامة والخاصة النظام سيكون ملكا للهيئة .

3-2 -2: متطلبات تنفيذ النظام الضريبي الالكتروني الشامل

للبدء بهذا المشروع لابد من اعداد خطة استراتيجية واضحة ومحكمة ونقترح ان تكون الاستراتيجية كالاتي :

1- موافقات مبدئية من الجهات العليا بهذا المشروع .

2- عقد ندوة او مؤتمر على مستوى الوزارة لعرض المشروع واهميته لجميع الدوائر التابعة للوزارة والتهيئة النفسية لتقبل هذا التغير .

3- اعداد كراس بالمتطلبات للتهيئة للنظام .

4- تشكيل لجنة عليا على مستوى الوزارة يكون اعضاؤها من اصحاب القرار وتفرغهم للمهمة بصورة كاملة .
5- تشكيل لجان فرعية وتكون اللجنة العليا مشرفة ومتابعة لهم .
6- تحتاج الهيئة الى خبرة دولية للمساعدة في تقديم المشورة من اجل تطبيق الادارة الالكترونية .
7- التعاقد مع شركات دولية يتم من خلال اللجان الفرعية وبإشراف اللجنة العليا لغرض توفير التقنيات والبرمجيات حسب متطلبات كل دائرة ومهامها بالاضافة الى متطلبات تدريب كوادرها .
8- تحديد اي نوع من الانظمة تحتاج الهيئة والتفريق بين الانواع .

3-2-3 : مراحل النظام الضريبي الالكتروني الشامل .

فلسفة النظام :ماذا تطلب الهيئة من النظام ؟ ماذا تريد ان يوفر لها ؟

ببساطة تريد الهيئة من النظام ان يوفر لها عملية تحاسب ضريبي بصورة مباشرة وعبر الانترنت وبدون تدخل اي موظف ودفع الكتروني وبذلك قطعنا التواصل بين الموظف الضريبي والمكلف ، وفتح صفحة جديدة وشفافة مع الادارة الضريبية .

عليه تم اعداد المتطلبات التفصيلية بناءً على هذا المطلب حيث سيوفر النظام صفحة لتسجيل المكلف وهو بنفسه سيقوم بالتسجيل وبالتالي في حالة كون المكلف مسجلاً ستضاف الى صفحته المعلومات الاخرى المثبتة في اضبارته ، ويتم وفق ماتم من اضافة معلومات سيقدم المكلف كشفاً بدخله السنوي معززاً باثباتات ويتبع النظام مبدا التقدير الذاتي بالتحاسب ،ويتم

النظام بحساب ضريبته ويدفعها من خلال انظمة الدفع الالكتروني التابعة الى البنك المركزي العراقي ، وبعدها يبدأ تدقيق السلطة المالية للمعلومات التي ثبتها المكلف علما ان النظام يوفر للسلطة المالية الاتصال بكل دوائر الدولة وضخ المعلومات التي تحتاجها بصورة آنية ويتم النظام توزيعها حسب الاسم والرقم الضريبي وعند تقاطع المعلومات التي حصلت عليها السلطة المالية مع مامثبت بصفحة المكلف سيتم بذلك التدقيق وفق المعطيات ويصدر النظام صفحة تحاسب جديدة اما بخفض الضريبة التي دفعت او بزيادتها وسيكون ذلك من خلال اشعار يذهب للمكلف آنياً و بالتأكيد النظام سيوفر كل عمليات الغرامات والفوائد في حالة كون المكلف راجع صفحته ولم يسدد الفرق لانها تظهر في النظام وايضا يوفر النظام عمليات الاعتراض القانوني . وهذه كلها تم تثبيتها في المتطلبات .

بدانا باجتماعات بمكتب رئيس الوزراء عام 2017 وطرحنا ذلك ومن ثم اول خطوة بمراحل النظام هي :

1- حصلنا على قرارمجلس الوزراء المرقم 435 في 27 / 12 / 2017 المتضمن اتباع اسلوب الدعوة المباشرة وفق الدليل الاسترشادي لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص الصادر بقرار مجلس الوزراء المرقم 96 لسنة 2016 الى الشركات المتخصصة هذه الانظمة .

2- وصف النظام تم اعداد وصف للنظام في كراس المتطلبات سيتم تناوله بصورة مفصلة .

3-2-4 وصف النظام الضريبي المؤتمت

يعمل النظام الضريبي المؤتمن ضمن المتطلبات الاتية : [1]

- بناء منظومة مركزية الكترونية في مركز الهيئة تكون من مجموعة الحاسبات الرئيسية والاجهزة والمعدات تغطي الحاجة الفعلية لمعالجة البيانات (ثلاثون مليون مكلف) ومنظومة اخرى رديفة لها لاغراض الامان والسرية يحدد موقعها من قبل لجنة الحكومة الالكترونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء كما يتم بناء منظومة ثالثة في مركز الهيئة تغطي متطلبات التحديث والتطوير .
- تاسيس الربط عبر وسائل الاتصالات المتاحة وبما يؤمن ربط جميع الاقسام والفروع الضريبية في عموم العراق وعددها في حدود (خمسون) فرعاً ضريبياً و (ست عشرة) قسماً ضريبياً وجميع الوحدات التخمينية الضريبية العاملة في المنافذ الحدودية وعددها يتجاوز (عشرون) منفذاً وبما يؤمن اشتغال المنظومة (7 ايام في الاسبوع و 24 ساعة في اليوم) على ان يكون الربط امن وعبر وسيلتين احدهما رئيسة عبر الجهة القطاعية الحكومية في حاله توفر (متطلبات الحكومية الالكترونية) واخرى بديلة لضمان ديمومة الاتصال .
- تاسيس الربط مع الانظمة الكترونية العاملة في مؤسسات الدولة والتي ستعمل لاحقا وفق احدى برامج الربط البيني المتاحة عالميا عند التنفيذ واكثرها مرونة وبما يؤمن تكامل اجراء المعالجات الالكترونية وتتحمل الشركة متطلبات تطوير النظام وتامين تكامل المعالجات وكذا الحال

[1] . الهيئة العامة للضرائب كراس متطلبات المشروع 2018 .

بالمقابل فان الشركات المنفذة للانظمة الالكترونية العاملة في المؤسسات الاخرى تتحمل مسؤولية تطوير انظمتها .

- يتم وصف المدخلات من خلال استمارة في الشاشة لكل محطة لادخال المعلومات الضرورية والمتعلقة بدافع الضرائب سواء أكانوا اشخاصاً طبيعيين ام معنويين .
- يقوم النظام بالتحديد بعمليات

أ- Validation

ب-المقارنة

ت-اجراء العمليات الحسابية

ث-التدقيق

ج- استخراج التقارير

ح- ايصال دفع الضرائب

خ- منح براءة الذمة

- اعتماد اليه الدفع الالكتروني وتتولى الشركة عملية تطوير النظام وفق القوانين مع الدفع الالكتروني مع الشركات المخولة بالعمل في هذا المجال ،
- تتولى الشركة مسؤولية الارشفة جميع الاضابير العاملة (شركات وافراد)
- تتولى الشركة ادخال بيانات واقع حال الاضبارة والتي يجب ان تعد من قبل الهيئة وفق استمارة بيانات تعد لهذا الغرض والتي تمثل بداية المشروع بالعمل الالكتروني .
- ان خلق قاعدة بيانات لكل فرع يتم من خلاله التحديث واجراءات التحاسب محلياً وفي الوقت نفسه يتم التحديث في القاعدة الرئيسية في مقر الهيئة في بغداد بذلك يتم تقليل التداخل والخطأ والفساد الاداري .

- بناء تطبيق آلي خاص بالعمل الضريبي في العراق (نسخه العراق) يغطي معالجة الاجراءات الضريبية (التسجيل التحاسب التسديد التدقيق الاعتراض ، شطب الذمم التقسيط)ولجميع انواع الضرائب وعلى اساس نوع العملية وسير كل منها ووفق الصلاحيات المتاحة لكل فرع وموظف بعينة ووفق القوانين والضوابط والتعليمات الضريبية النافذة وعلى اساس اصدار برمجي عالمي داعم للعمل الضريبي مصنف عالمياً ضمن (cots) يكون ملك الشركة وعلى الاقل مساهم في تطويره .
- لماذا (cots) ؟ من المعلوم ان التغيرات الطارئة على العمل الضريبي كثيرة (القوانيين , التعليمات والضوابط) ويتطلب ذلك عكسها على النظام بشكل سريع و لايمكن تامين ذلك الا عبر برنامج من نوع (cots) وعلى سبيل المثال ان الوقت اللازم لاضافة تطبيق نوع ضريبي جديد مدة اقصاها (3 اشهر) .

*ان برامج المصدر محمية عند اجراء اي تطوير

*متطلبات الحماية والسرية والصلاحيات والتقارير والجرد العام متوافرة اصلا هذا النوع من البرامج .

*تطوير الموقع الالكتروني وبما يؤمن استقبال طلبات المكلفين واستلام البيانات الضريبية واجراء عملية التسديد الالكتروني عبر الانترنيت ومن خلال واجهات الكترونية تعد لهذا الزمن .

- تأهيل الواجهات الامامية للهيئة (استعلامات).
- تعيين ملاك تقني لضمان اشتغال المنظومة وصيانتها وفني للمساعدة في عمل الواجهه الامامية حصراً فيما يتعلق بخدمة المكلفين وفي عدد (300) موظف .

- من اول المبادى هو الحفاظ على السرية باستخدام برامج عالمية وبرامج خاصة مشفرة ومتغيرة آنيا ويصعب اختراقها ، وان عملية فصل المحافظات احدى اهم ركائز سرية المعلومات .

علما ان جميع الحاسبات والاجهزة والمعدات والبرامجيات ومن احدث ما موجود عالميا عند التنفيذ ومسؤولية توافقها بالعمل تقع على مسوولية الشركة المنفذة .

3- 2-5: العلاقة بين الهيئة العامة للضرائب ومركز الحاسبة لجامعة بغداد (المكتب الاستشاري)

يقوم مركز الحاسبة لجامعة بغداد كجهة استشارية متخصصة لها الحق في الدخول بتعاقد مع الهيئة العامة للضرائب كشريك وطني لتثبيت كافة الالتزامات الخاصة بالعمل التقني امام الشركة المنفذة للنظام مقابل تحصيل رسم من النسبة التي سوف تثبت مع الشركة والتي لايمكن التكلم بها الان الا عندما يجري التفاوض مع الشركة التي سيقع عليها الاختيار .

3-3 تحديات تنفيذ النظام الضريبي الالكتروني الشامل

واجه النظام عدة تحديات منها :

1. عندما تم تحديد متطلبات النظام بدأنا بالدعوة المباشرة وحسب قرار مجلس الوزراء المرقم 435 في 2017/12/27 الى مجموعة من الشركات المتخصصة والتي لها تجربة عملية مقيمة بهذه الانظمة (عربية واجنبية) كان مجموعها (11) شركة وقد تم احالة كراس المتطلبات لهذه الشركات ، بعدها اعتذرت بعض هذه الشركات .تم

استلام خمس موافقات واستلمت عروض الشركات وتم فتح العطاءات كل هذه الخطوات تمت وفق القوانين والتعليمات الحكومية ومن خلال لجان وقد تم تقديم عروض هذه الشركات بحضور وكيل الوزارة والمفتش العام لوزارة المالية ولم تنفرد الهيئة بذلك وقد قيمنا عروض هذه الشركات وفق اسس علمية ودقيقة وعلى ضوء المتطلبات مع شريكنا الوطني جامعة بغداد.

2. تم اختيار ثلاث شركات واحدة من هذه الشركات كان تقيمها الاعلى ورفع التقرير الى قسم العقود في وزارة المالية لاستكمال الاجراءات القانونية ، وتم ذلك وقد اثنى قسم العقود على الطريقة التي تم تقييم الشركات بها وحصلت موافقة الوزير ولكن تفاجأنا باعتراض جهات عليا عن الموضوع باكمله وهذا اول التحديات .
3. ان الهيئة لجات الى موضوع الاستثمار اي انها لاتدفع اي مبلغ للشركة المنفذة ولكن الشركة تستحصل رسماً معيناً عند استخدام النظام ، ان الهيئة ضد هذا الموضوع ولكنها مجبرة لعدم استطاعة الوزارة تمويل مثل هكذا انظمة .
4. عدم وجود شركات محلية لتنفيذ مثل هكذا انظمة .
5. الفساد الاداري الذي يقاوم هذه الانظمة وبكل مرحلة مر بها النظام .
6. تعاقب ادارات مختلفة على الهيئة وعدم ايمانها بالعمل الالكتروني .
7. عدم تزويدنا بمتطلبات لجنة الحكومة الالكترونية بصورة واضحة .
8. رغم حصولنا على قرار مجلس الوزراء بالشروع بتنفيذ النظام من خلال الدعوة المباشرة نصطدم بكتاب من الامانة العامة باننا لانملك سنداً قانونياً لذلك .عليه لابد من التريث بالتنفيذ.

الاستنتاجات

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها:

1- عمليه التحول الى الادارة الالكترونية يتطلب الامر الوقوف امام جميع المعوقات والمتطلبات و ازالتها وتوفير البيئة الملائمة من تشريعات وبنى تحتية وتعليم وتدريب وإرادة سياسية مع توفر التمويل واعتماد خطة استراتيجية لذلك.
2- للشروع باي مشروع للإدارة الالكترونية يقتضي الامر احداث تغيرات في البناء القانوني للتشريعات اولا.
3- تتنوع المعوقات امام تطبيق الادارة الالكترونية ولعل اهمها القوى التي تقف ضد التغير وترفضه وتضع المعوقات اما تنفيذ اي خطوه نحو الحكومة الالكترونية ، وتوفر الوعي اللازم لذلك .
4- بدأت وزاره المالية بخطوات نحو تطبيق الادارة الالكترونية الا ان تلك الخطوات بطيئة وتحتاج الى مساندة حكومية قوية لا نجاحها وتوفر الارادة لذلك.
5- الاداء الضريبي بأمس الحاجه للتحول نحو الادارة الالكترونية في ظل معاناة المواطن من البيروقراطية وترهل الادارة الضريبية والفساد المنتشر ناهيك عن تعرضها للمساءلة والاتهام في كل خطوه من خطواتها ، وتراجع ايراداتها الضريبية .
6- اغلب الشركات الكبيره اليوم اضحت تستخدم معايير دولية للمحاسبة من خلال برامج الكترونية متقدمة وأضحت الادارة الضريبية عاجزة عن كشف

مواطن التهرب او التجنب غير المشروع مما فرض ضرورة التغير الى الادارة الالكترونية .

7- اعتماد اسلوب التقدير الذاتي سيعزز دور الادارة الضريبية ويساعدها في التحول نحو الادارة الضريبية.

التوصيات

1- ضرورة تبني الادارة الالكترونية في مختلف مرافق الدولة ولتبدأ وزارة المالية بتنفيذ هذا المشروع الاستراتيجي (الادارة الالكترونية) .وذلك للآثار الايجابية التي ذكرت في البحث وخاصة اثرها على الاداء الضريبي .

2- نحتاج الى استراتيجية موحدة لإزالة جميع المعوقات التي تطرقنا اليها بالاضافة الى تهيئة المتطلبات ونرى ان من يجب ان يقوم بهذا الدور هي وزارة المالية. بتوفير التمويل والدعم وتوفير كافه التسهيلات اللازمة لذلك ومحاولة تمويل النظام الضريبي الالكتروني الشامل .

3- ترهل الادارات التقليدية وكثرة البيروقراطية وانتشار الفساد حتم ضرورة تبني الادارة الالكترونية وان ابتدأت بخطوات بسيطة.

4- على وزاره المالية الاستفادة من الملاكات العلمية في الجامعات العراقية وخلق قنوات للتعاون من اجل رسم وتنفيذ استراتيجية الادارة الالكترونية.

المصادر

1- خضر مصباح الطيطي ، التجارة الالكترونية والاعمال الالكترونية من منظور تقني وتجاري واداري ، دار الحامد ، عمان ، 2008
2- زين عبد الهادي ، مسنشار المنظمة العربية للتنمية الادارية ، بحث منشور على الموقع الالكتروني للمنظمة ، 2011 .
3- سعد غالب ياسين ،الحكومة الالكترونية ، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع .
4- عبد الله بن راجح البقمي ، مبادىء الادارة والتوجيه نحو ادارة الاعمال الحكومية ، بدون ذكر المطبعة او الطبعة ،
5- كريم لحرش ، الحكامة المحلية بالمغرب ، الرباط ، الطبعة الاولى ، 2009 ،
6- كلثم محمد الكبيسي ، متطلبات تطبيق الادارة الالكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الالكترونية في دولة قطر.
7- محسن الندوي ، اهمية الادارة الالكترونية في عصر العولمة ، مجلة شؤون استراتيجية العدد 4، مطبعة الخليج العربي ،2011 ،
8- محمد المتولي ، تأهيل الكوادر البشرية لتطبيق الحكومة الالكترونية في الدول العربية ،الكويت ، 2012 بحث منشور على الموقع الالكتروني www.ipa.gov.om
10 – محمد سمير احمد ، الادارة الإلكترونية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، ط 1 ، 2009 .
11 – محمد محمود الخالدي ، التكنولوجيا الالكترونية ،دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007 .

12 – مهدي محمد ناتي ، الادارة الالكترونية ، بحث منشور على موقع ، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية ، المغرب ، مكناس ، 2012،

13– (ناجحة & د محمد) الادارة الالكترونية في وزارة المالية واثرها على الاداء الضريبي ،بحث منشور في موتمر المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية .

14– ناطق عبد عون ، مدير قسم الحاسبة الالكترونية الاسبق في الهيئة العامة للضرائب

ملحق (2)

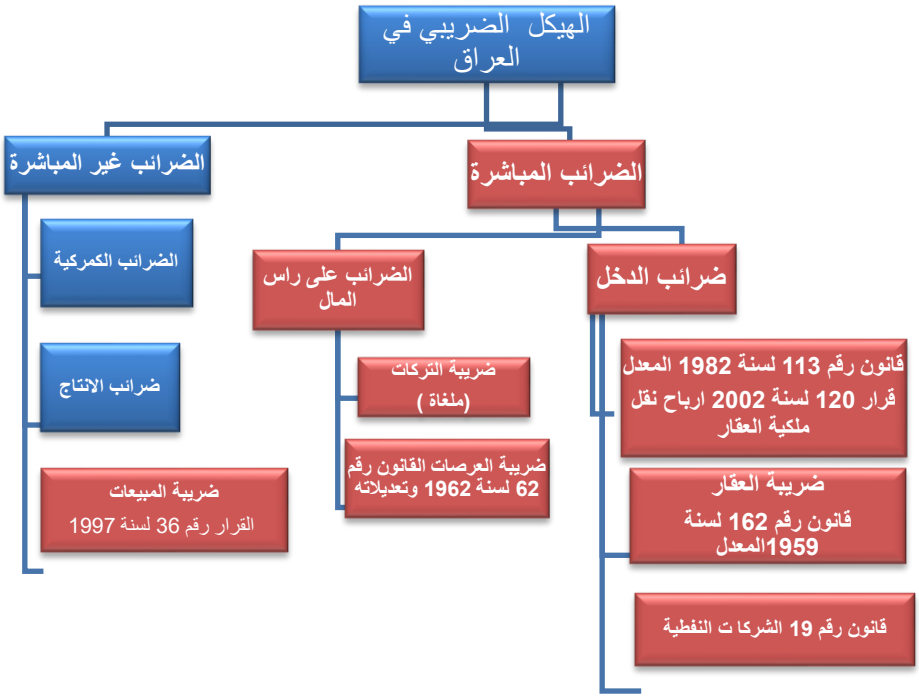
الهيكل الضريبي في العراق
الضرائب غير المباشرة
الضرائب المباشرة
الضرائب الكمركية
ضرائب الانتاج
ضريبة المبيعات
القرار رقم 36 لسنة 1997
الضرائب على راس المال
ضريبة التركات (ملغاة)
ضريبة العرصات القانون رقم 62 لسنة 1962 وتعديلاته
ضرائب الدخل
قانون رقم 113 لسنة 1982 المعدل
قرار 120 لسنة 2002 ارباح نقل ملكية العقار
ضريبة العقار
قانون رقم 162 لسنة 1959المعدل
قانون رقم 19 الشركا ت النفطية